INF

INFCIRC/485
13 September 1995
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ وردت
الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
من البعثة الدائمة لاستراليا

١- في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تلقى المدير العام رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ من البعثة الدائمة لاستراليا تحيل بها اعلانا صادرا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ عن وزراء البيئة في جنوب المحيط الهادئ بشأن استئناف فرنسا للتجارب النووية.

٢- ويعمم نص الاعلان لكي تطلع عليه الدول الأعضاء في الوكالة بناء على طلب البعثة الدائمة لاستراليا.

95-04215
I07-3

الملحـــــق

التجارب النووية الفرنسية: اعلان صادر عن وزارة البيئة في جنوب المحيط الهادئ

اعلان صادر عن وزارة البيئة في جنوب المحيط الهادئ بشأن التجارب النووية

ازاء القلق والاحتجاج على نطاق واسع بشأن قرار رئيس فرنسا استئناف التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ، اجتمع أربعة عشر من وزراء البيئة وممثلي أمم جنوب المحيط الهادئ في "بريسباني" خلال الفترة من ١٦ الى ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥.

وأشار الوزراء الى المعارضة الطويلة الأمد والمستمرة من جانب كافة البلدان الممثّلة للتجارب النووية ولاغراق النفايات المشعة في المحيط الهادئ على نحو ما أبدي في البيانات والاعلانات الصادرة عن محفل المحيط الهادئ، ومعاهدة ١٩٨٥ بشأن منطقة جنوب المحيط الهادئ اللا نووية، واتفاقية ١٩٨٦ لحماية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، واتفاقية "ويغاني" المقترحة لحظر استيراد النفايات المشعة الى البلدان الجزرية الأعضاء في المحفل ولمكافحة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتصرف فيها داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ. وأقر الوزراء الالتزامات المقررة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القانون البحري، التي تنص على أن تتخذ الدول كافة التدابير اللازمة لضمان عدم تسبب أنشطتها في الحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى أو المناطق الواقعة خارج حدود الولاية القضائية الوطنية. كما أكدوا مجددا المبادئ التي يستند اليها اعلان ريو، بما في ذلك النهج الوقائي الذي يقضي بعدم اتخاذ انعدام اليقين العلمي الكامل ذريعة تسوغ القيام بأنشطة قد تلحق بالبيئة أضرارا خطيرة أو يتعذر تداركها.

وأشار الوزراء الى التزام كافة الدول الحائزة لأسلحة نووية في اعلان المبادئ والأهداف، الذي اعتُمد أثناء مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي المنعقد في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، بممارسة "أقصى تقييد" للتجارب النووية لحين بدء نفاذ معاهدة تكفل الحظر الشامل للتجارب. واتفق الوزراء على أنه لا يمكن بأي حال تفسير استمرار الصين في اجراء التجارب النووية، والقرار الذي اتخذته فرنسا باستئناف التجارب النووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ اللا نووية، على أنهما يتسقان مع التعهد بممارسة "أقصى تقييد" للتجارب النووية. كما أعربوا عن قلقهم من أن يؤدي المضي في التجارب النووية الى اهدار فرص التبكير والنجاح في التفاوض من أجل عقد معاهدة فعالة تكفل الحظر الشامل للتجارب.

وتساءل الوزراء: اذا لم تكن هناك أي آثار ضارة في ما يتعلق بالبيئة أو الصحة كما تزعم الحكومة الفرنسية، فلماذا يتم اجراء التجارب النووية الفرنسية في أحد الأقاليم النائية عن العاصمة الفرنسية؟ واتفقوا على أن الاستقصاءات والتقارير الدولية التي أُعدت في الماضي (بما في ذلك الاستقصاءات والتقارير التي أعدتها بعثة "تازييف" عام ١٩٨٢، وبعثة "أتكنسون" عام ١٩٨٣ وبعثة "كوستو" عام ١٩٨٧) لم تتوصل الى حل لمسألة الآثار البيئية الضارة، لا سيما المتراكمة في المدى الطويل، المترتبة على التجارب النووية الفرنسية. كما لاحظ الوزراء امتناع فرنسا عن امداد المجتمع الدولي بكل ما لديها من بيانات وعينات ودراسات علمية

حتى يتسنى اجراء تقويم مستقل وشامل للآثار البيئية والصحية المترتبة على التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ.

كما أحاط الوزراء علما بالعرض الذي قدمه الرئيس شيراك بالسماح لبعثة علمية دولية بزيارة جزيرة "موروروا" المرجانية بعد استكمال سلسلة التجارب النووية المقترحة. وأقروا المتطلبات اللازمة للاطلاع على البيانات العلمية الفرنسية اطلاعا كاملا وغير مقيد، ومواصلة اجراء استقصاءات سُمية مستقلة على نحو ما ورد في الفقرات ٩٥ الى ٩٩ والتذييلين ألف وباء للورقة المتعلقة بأثر التجارب النووية في "موروروا" و "فانفاتوفا"، التي أعدها الفريق الاستشاري العلمي من أجل عرضها على الاجتماع. ورأى الوزراء أن موقف الحكومة الفرنسية المتمثل في عدم السماح بمواصلة الاستقصاءات العلمية الدولية الا بعد اجراء التجارب المقترحة قد أخل بالشروط الأساسية لاجراء أي استقصاء علمي شامل وموثوق منه حول الآثار البيئية للتجارب النووية. وأكد الوزراء مجددا النداء الذي وجهته بعثة محفل جنوب المحيط الهادئ الموفدة الى باريس في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بأن تتاح لأي بعثة علمية سبل معاينة مواقع التجارب التي تُجرى في جزيرتي "موروروا" و "فانفاتوفا" المرجانيتين معاينة "حرة وغير مقيدة"، وذلك قبل اجراء أي تجارب أخرى وأثناء ذلك وبعده، وكذلك الاطلاع على كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة.

ويسترعي الوزراء الانتباه الى الالتزامات الواقعة على فرنسا بموجب اتفاقية ١٩٨٦ لحماية الموارد الطبيعية والبيئية في منطقة جنوب المحيط الهادئ، باجراء تقويم مسبق لأثر أي مشروع رئيسي مثل اجراء تجارب نووية في البيئة البحرية، وبالدعوة الى ابداء تعليقات عامة على النحو الملائم، والتشاور بشأن نتائج ذلك التقويم مع الأطراف الأخرى في الاتفاقية التي يمكن أن تضار. كما اتفقوا على أن الابقاء على جزيرة "موروروا" المرجانية كمرفق نووي سري بعد استكمال أي تجارب نووية اضافية هو أمر لا يتماشى مع ضرورة مواصلة الاطلاع الدولي على المعلومات العلمية والرصد الطويل الأجل للتراكم الاشعاعي المترتب على اجراء التجارب النووية الفرنسية.

وأعرب الوزراء -ادراكا ومشاطرة منهم لمشاعر القلق البالغ والاعتراض بشأن استئناف فرنسا المقترح لاجراء التجارب النووية، وهي المشاعر التي عبر عنها مواطنو وحكومات الأمم في كافة أرجاء العالم- عن عزمهم على ابقاء جنوب المحيط الهادئ خاليا من التلوث البيئي بواسطة النفايات المشعة، والعمل -كما تنص معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ اللا نووية- على ضمان "أن يظل النعيم والجمال اللذان حبت بهما الطبيعة البر والبحر في منطقتهم إرثا تتوارثه شعوبهم جيلا بعد جيل الى الأبد بحيث يتمتع به الجميع في سلام". كما عبر الوزراء عن قلقهم من أن يؤدي الاستئناف المقترح للتجارب النووية الفرنسية الى التأثير الضار على ثقافات شعوب جنوب المحيط الهادئ وتقاليدها وشعورها بالرفاهة.

دعوة الى العمل

دعا الوزراء بالاجماع الى الوقف الفوري لكافة التجارب النووية في جميع البيئات، والى أن تعمل كل الدول بنشاط من أجل الاسراع بعقد معاهدة لحظر التجارب حظرا شاملا بالفعل في موعد غايته عام ١٩٩٦. كما دعوا الدول الثلاث الحائزة لأسلحة نووية التي لم تقم حتى الآن بالتوقيع والمصادقة على بروتوكولات معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ اللا نووية -وهي فرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة- الى أن تفعل ذلك.

ودعا الوزراء فرنسا كذلك الى ما يلي:

- أن تلغي فورا قرار استئناف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ وأن تبدي التزاما ثابتا وصريحا بالتوقيع والمصادقة على بروتوكولات معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ اللا نووية؛

- وأن تغلق مرافقها النووية والعسكرية في موروروا وفانغاتوفا، باستثناء وحيد وهو المرافق المطلوبة بغرض الرصد البيئي في المستقبل؛

- وأن توفر للمجتمع الدولي كافة البيانات والدراسات العلمية الفرنسية حتى يتسنى اجراء تقويم مستقل وشامل للآثار البيئية والصحية المترتبة في المدى القصير والطويل على اجراء التجارب النووية في جزيرتي "موروروا" و "فانغاتوفا" المرجانيتين، وتقويم لمدى سلامة هاتين الجزيرتين المرجانيتين من الناحية الانشائية؛

- وأن تكفل للخبراء العلميين الدوليين سبل المعاينة الحرة وغير المقيدة حتى يتسنى لهم تفقد جزيرتي "موروروا" و "فانغاتوفا" المرجانيتين، قبل اجراء أي تجارب اضافية وأثناء ذلك وبعده، واجراء استقصاء شامل للآثار البيئية والصحية الناجمة عن التجارب النووية الفرنسية؛

- وأن تقر النهج الوقائي الذي يتضمنه اعلان ريو وتلتزم به، وتقبل تطبيق المبادئ التي يستند اليها ذلك الاعلان على استئنافها المقترح للتجارب النووية؛

- وأن تمتثل لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية ١٩٨٦ لحماية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن القانون البحري، بأن تجري تقويما مسبقا للآثار التي تلحق بالبيئة البحرية نتيجة أي مشروع رئيسي مثل اجراء تجارب نووية، وأن تبلغ الدول التي قد تضار من جراء ذلك وتتشاور معها حسب الاقتضاء؛

- وأن تضطلع برصد بيئي طويل الأجل في موروروا وفانغاتوفا، على أن يكون تصميمه وتنفيذه قابلين للتمحيص العلمي الدولي، بما في ذلك استمرار المعاينة العلمية الدولية للجزيرتين المرجانيتين.

واتفق الوزراء على أن يقوم السناتور فولكنر -بوصفه رئيسا للاجتماع- بعرض المتطلبات اللازمة لمواصلة اجراء استقصاءات علمية مستقلة، كما وردت في الورقة التي أعدها الفريق الاستشاري العلمي، على وزير البيئة الفرنسي والحكومة الفرنسية. كما طلب المشاركون من السيد بيلني أن ينقل مخاوفهم الى الحكومة الفرنسية وغيرها من الحكومات الأوروبية لدى ايفاده المرتقب الى أوروبا كعضو برلماني.

وأعرب الوزراء عن تأييدهم لقرار نيوزيلندا بالسعي لاعادة طرح القضية التي رفعتها عام ١٩٧٣ أمام محكمة العدل الدولية ضد اجراء التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ.

التحدي الذي يواجهه الرئيس شيراك

أخيرا دعا الوزراء الرئيس شيراك الى أن يعلن على المحتمع الدولي -كبادرة لاظهار التزام فرنسا المعلن بأن تعمل كشريك مسؤول وبناء في جنوب المحيط الهادئ- أن الحكومة الفرنسية تقبل المسؤولية الكاملة والحصرية -بما في ذلك مسؤولية معالجة الأضرار أو التعويض عنها حسب الاقتضاء- عن أي آثار ضارة لحقت في الماضي أو تلحق في الحاضر أو المستقبل ببيئة شعوب جنوب المحيط الهادئ وأوضاعها الصحية من جراء التجارب النووية الفرنسية.

كما أوصى اجتماع وزراء البيئة في جنوب المحيط الهادئ بأن تواصل حكومات جنوب المحيط الهادئ ومحفل جنوب المحيط الهادئ مساعيها لبلوغ هذه الأهداف بجميع الوسائل الملائمة، بما في ذلك طرحها للمناقشة أمام المحافل الدولية.

بريسبانـــي
١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥